العولمة والاتصال والثقافات الوطنية أيـــة رهـــانـات؟ (*)

محمد الادريسي العلمي المشيشي
كلية الحقوق
الرباط

يلاحظ المتأمل لما يجري على الساحة الكونية أن العالم يعيش المراحل الأساسية لتحقيق مظاهر العولمة على جميع الأصعدة، سواء منها السياسية الاقتصادية، أو الاجتماعية والثقافية. ويشتد الانتباه الى مجهود الدول النامية بل الى استماتتها من أجل التواجد في هذا التيار الجارف، ومن أجل المحافظة على مقومات هويتها وخاصة منها الجوانب الحضارية والفكرية لما لهذه الأخيرة من وزن وأثر عميق على استمرار الدول وعلى زوالها. في هذا الإطار يسجل الجميع تفاعلا حيويا لوسائط الإعلام والتواصل مع النسيج المعقد لمعطيات الوجود الحضاري والثقافي حيث أصبحت وسائل الإعلام السمعي البصري وأدوات الإعلام المكتوب متجاوزة بوضوح أمام ظاهرة عالمية جديدة، خلقت أبجدية علمية حقيقية للكتابة والقراءة والتواصل، ونعني بذلك تقنيات الإعلاميات والمعلومات، والشبكات التي تولدت عنها، واكتسحت كل دول المعمور، وقد زادت

* عنوان الدرس الجامعي الافتتاحي للموسم الجامعي 1996 - 1997.

قوتها وتضاعفت بالخدمات التي تقدمها الأقمار الإصطناعية التي تغطي بدورها مجالا واسعا من الفضاء العالمي، ولقد حول هذا الوضع الجديد أغلب المتعلمين بالأحرف التقليدية، والمتعودين على قراءة الصحف والمجلات والكتب المطبوعة، والمتمسكين بعادتهم هاته، أو العاجزين عن الاستفادة من الوسائل المذكورة، إلى أميين من نوع آخر. ومن الحقائق المؤلمة الخطيرة أن هولاء الأميين مهدّدون بالخلود الى التخلف ومتاهاته وعواقبه الاستعبادية الوخيمة، أمام الذين اكتسبوا القدرة على الانتفاع بما يسمى بثورة الإعلاميات والمعلومات، وخاصة أولئك الذين يملكون الوسائل المعرفية والمادية لملاحقة هذه المعلومات رغم السرعة الفائقة التي تتطور بها يوميا سواء في كميتها أو نوعها، والتي تتحدى حتى الخيال العلمي.

لا شك أن هذه المعطيات تفرض القول بأنه أصبح من اللازم اليوم أن نؤمن بأن عصر الثقافة الشفوية والثقافة المكتوبة قد ولى، وأن على من يريد الاستمرار في الوجود الحضاري، ومواكبة متطلبات الحياة، أن يقتحم عهد الأشرطة الممغنطة والأقراص المدمجة والاتصال المتعدد الوسائط.

ورغم ما يمكن أن يصاحب هذا التحول من قلق وتخوف، يجب الاعتراف بأنه من صميم العولمة، وبأن حركة هذه الأخيرة لا تعدو أن تكون نتيجة تكاد تكون طبيعية لتيار تاريخي وطيد وقوي له علاقة عميقة بالخاصية التواصلية للإنسان. فمن المعروف والبديهي أن الإنسان لا يمكن أن يعيش ويزدهر بدون تواصل. ومن المؤكد أن غياب او انقطاع هذا التواصل يولد جهل الإنسان بالإنسان، ويخلق سوء التفاهم بل والصراع بين الأفراد والجماعات. ولقد اعترفت البشرية بهذه الحقيقة، خاصة بعد كوارث الحروب، وتوجهت منذ بداية هذا القرن الى اعتماد تنظيم دولي ضمن مؤسسات واتفاقيات تكفل الإتصال والتفاهم السلمي، قصد حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في هذا النطاق، ليس من الغريب أن يسير العمل الاقتصادي على نفس النهج. فكل من دول العالم الليبرالي ودول الاقتصاد الموجه كانت ترمي إلى

التوسع والانتشار. وما فوز الجانب الأول إلا نتيجة لتفوقه في فرض أفكاره وتصوراته ومناهجه ووسائله. ومن نافلة القول إن أهمية القضايا الاقتصادية بررت سيطرتها على الأولوية في الحوار العالمي، بحيث فرضت أسبقية الحديث عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد في السنوات الستين، ومكنت من خطورة الانتباه إلى أهمية الاعلام والتواصل، ليخلص المنتظم الدولي الى مناقشة النظام العالمي الجديد للإعلام في السنوات السبعين والثمانين وليصل في نهاية الأمر إلى رؤية شمولية واضحة وكاملة من خلال الكلام عن النظام العالمي الجديد، من غير تحديد، لأنه يمس كل مرافق التواجد الدولي سواء منها السياسي والاقتصادي والتواصلي والثقافي.

تبعا لذلك تأتي عولمة الاتصال والتواصل، نتيجة عادية لتيار العولمة الشامل. ومن البديهي أن يكون تطبيق العولمة على الاتصال متكاملا، ويمتد إلى كل مفاهيمه وأدواته ومضامينه. فالإعلام بما فيه الجماهيري وغيره، والتواصل والاتصال بسبلهما التقنية وغيرها من طرقية وسلكية ولاسلكية، وأدوات وبنيات وهياكل، عمومية وخاصة، والمضامين العلمية والسياسية والاقتصادية وغيرها، كلها مشمولة بالتيار المذكور.

ومن الجدير بالملاحظة أن دراسة العلاقة بين العولمة والتواصل، وخاصة تبريرها والبرهنة عليها، تأسست على فكرة تحرير الإنسان من مظاهر الاستعباد المترتبة عن الجهل والفقر والمرض، وارتكزت بالتالي على البحث عن سبل ارتقائه وازدهاره. فبعد حركات التحرير التي عمت الدول المستعمرة خلال الستينات، ومحاولة لتفادي مخاطر أخرى من نوع الاستعمار والحروب، توجه الاهتمام إلى فرض التركيز على ضرورة التواصل، لتحقيق تحرير فكري للإنسان، لأنه الطريق الوحيد الفعال لتجسيد تحرره السياسي وتمكينه من الاستفادة الحقيقية منه. فقامت لذلك أصوات متعددة في العالم، منادية ومناضلة من أجل حرية الاعلام والتواصل والاتصال، في إطار تداول حر، لكن يطبعه التوازن والعدل بين الفاعلين، أفراداً وجماعات ودولا. وكان أهم ما

تأسست عليه هذه الحركة هو هيمنة الاعلام المنطلق من الدول المتقدمة، على الدول النامية، وخطورتها على الثقافات والهوية الوطنية لهذه الأخيرة، وضرورة تصحيح ذلك لمصلحة البشرية كلها.

وكانت هذه الحركة مناسبة لتوضيح تناقضات متعددة بين الدول والأنظمة، تمت مناقشتها ودراستها أساسا بمنظمة اليونسكو، لتجاوزها والتغلب عليها. وبالرغم أنه تبين أن العلاقة المجردة بين الاتصال والثقافة لا تفترض تفاعلا يبرهن بقوة، على أن للاتصال ووسائله تأثيرا قويا على الثقافة. ولا مجال للشك في الأهمية والخطورة القصوى لهذا التأثير حين يكتسي الاتصال صبغة العولمة، وحين تكون هذه الأخيرة حصيلة غير متكافئة ولا متوازنة ولا عادلة لمساهمة الدول والشعوب المكونة للعالم. فعندما تكون العولمة مجرد تغطية لمنطلقات أحادية، صادرة بكثافة عن مجموعة قليلة، دولا وأفرادا، فإنها تصبح حقيقة مرة، طغيانا على الساحة الدولية.

يتجلى من المفهوم السليم ومقارنته بالواقع، أن تصور العولمة يحتمل أحيانا ما هو ليس من طبيعتها المجردة أو النظرية، ولا من خصوصياتها، بحيث يتعين التمييز بين واقعها ومتوقعها، لتوضيح النظرة حول مضمونها وغايتها، ولإبراز انعكاس ذلك على خصوصيات الثقافات الوطنية، وما قد توجهه من رهانات مترتبة عن الجدلية التي تهيمن في الوقت الراهن على العلاقة بين العولمة والثقافة الوطنية.

1 ـ جدلية العلاقة بين عولمة التواصل ووطنية الثقافة

تجلب صيغة العنوان الانتباه إلى بعدين، عالمية التواصل من جهة، ووطنية الثقافة من جهة أخرى، ويجدر القول هنا بأنه لا العالمية تكون خصوصية حتمية للتواصل، ولا الوطنية تعتبر صفة لازمة للثقافة.

فالتواصل يمكن أن يحصل بين الأفراد والجماعات، محليا ودوليا وعالميا، كما أن الثقافة لا تنشأ وتظهر إلا في مجموعات بشرية قد تكون محدودة جدا، وقد تتسع لتشمل دولة أو عدة دول كما هو الحال بالنسبة للثقافة العربية

والإسلامية. بناء عليه فإن الجدلية بين العالمية والوطنية تنضاف إلى العلاقة القائمة بين التواصل والثقافة، وتركبها تركيبا أكثر تعقيدا. من جهة أخرى يجب الاعتراف بأن العلاقة المقصودة تجمع بين مفهومين مختلفين، هما التواصل وهو سلوك إنساني طبيعي سواء كان تلقائيا أو مقصودا، والثقافة من جهة أخرى، وهي عبارة عن حالة معنوية يوجد عليها الانسان، وهي تتميز عن حركته أو سلوكه، رغم أنها قد تتأثر بالسلوك أو قد تؤثر فيه.

يتحدد موضوعنا في مدى التفاعل الذي ينتج عن التواصل كسلوك إنساني مع الثقافة التي يعيشها أو يمارسها الإنسان في إطار عالمي. ونلاحظ هنا علاقة وثيقة بين الحالتين لا تتغير بكون إحداهما دولية والأخرى وطنية. ففي الثابت أنه ولو اتحدت الصفة الوطنية في كل من التواصل والثقافة لما اختلفت العلاقة بينهما عما هي عليه في الحالة الأولى. فالعلاقة إما متناسقة ومتكاملة في وسط منسجم يطبعه الوضوح في السلوك والغاية، والسلم والتوازن بين المتبارين، وإما تكون على العكس من ذلك، وهنا يبرز الإشكال، أو الجدلية بين صفتين متنافرتين ومحكوم عليهما بالتلاقي. ويبين الواقع هذا ولو في الوطن الواحد عندما تتعدد فيه الثقافات ولا يسود فيها تواصل متوازن ومتناسق، وتتميز إحداها بنوع من الهيمنة على الأخريات. يظهر المشكل دائما عندما تهدف مجموعة قليلة أن تسيطر على عملية التواصل لتحولها إلى إعلام أحادي الاتجاه تغرف به جماهير واسعة لها ثقافة أخرى. وإذا كان من المسلم به، والمرغوب فيه، أن تناسق وتفاعل التواصل، يضفي على العلاقة صفة الإيجابية والاستحسان، فإن العكس يصح كذلك، وينقلب خطرا على الثقافة المغلوبة على أمرها سواء كانت وطنية أو دون ذلك.

ويخلق هذا الوضع بعدا أكثر تناقضا وحدة على المستوى العالمي لأنه يولد مواجهة أو علاقة متوترة، غير متكافئة بين عدد ضئيل ممن يمارسون التواصل ويفرضون مضمونه وغايته ووسيلته على عدد هائل من الشعوب والثقافات الوطنية. ويزداد المشكل تعقيدا وبشاعة في نفس الوقت حين يشغل المهيمنون مبادىء سامية وحريات مقدسة لتكريس هيمنتهم.

وهذا ما يحدث فعلا حين تمارس حريات الرأي والتعبير والمنافسة ممن لهم كل القدرات والطاقات في علاقاتهم مع المستضعفين في الأرض. تتحول الحقيقة النبيلة الى باطل قذر سواء كان السلوك مقصودا ومبيتا أو جادا بفعل الواقع المجرد. وهذا بالضبط ما يدفع إلى ضرورة التساؤل والتوقف عند مميزات العلاقة الجدلية بين التواصل العالمي والثقافات الوطنية، لمعرفة مدى حتميتها أو إمكانية تصحيحها. وهو الشيء الذي يلزم أو يبرر توجيه التحليل والمناقشة في بعدين اثنين: تأثير مضمون السلوك التواصلي على الثقافة من جهة، وتأثير دور الوسائل عليها.

أ ـ على مستوى المضمون

يرمي التواصل عادة إلى تحقيق أهداف واضحة تتلخص في الإخبار والترفيه والتثقيف. ورغم محاولة التمييز بين الأهداف الثلاثة يجب الاعتراف بأنها كلها تصب في الثقافة بمعناها الواسع، ويفترض فيها تبعا لذلك أن تحقق إثراء وترقية لكل ثقافة وطنية. وإذا اكتسى هذا العمل صفة دولية بل عالمية فإنه ينتظر منه بلورة التفتح على الغير وإذكاء عملية التلاقح الفكري والحضاري المفيدة للتجديد وللازدهار. لكن العكس صحيح، ويدل الواقع الراهن على أن عالمية الاتصال تنتقي من أهداف الإخبار والترفيه والتثقيف كل ما يسهل انتشار الثقافة الغربية، وبالضبط الأمريكية، ويمكن من جعلها ثقافة نموذجية لسائر أنحاء المعمور، وذلك بتعزيز قبولها بكل الوسائل المنطقية والنفسانية، وبإغفال إيجابيات الثقافات الوطنية المختلفة، أو تشويهها، أو تحريفها أو الافتراء عليها، أو الاستحواذ عليها واغتصابها مثل ما يحدث لبعض أنواع الموسيقى.

الترابط بين مضمون التواصل والثقافة يحتمل الايجابية والسلبية، خاصة إذا اعتبرنا أن الثقافة هي مجمل الانجازات الإبداعية للإنسان، أو أحسن ما يضيفه إلى الطبيعة، أو أفضل ما يرفع مستوى معيشته ويحقق رقيه بالنسبة للمخلوقات الأخرى. من هذا المنظور الواسع، تشمل الثقافة كل مرافق الحياة

ووجوه فهمها وممارستها. وإذا فهمنا التواصل على أنه وسيلة لتبادل الثقافات ونشرها، فإن عولمته تصير بمثابة عولمة لأداة ثقافية فعالة تخلق ثروة هائلة من المعطيات التي تغني كل الثقافات الوطنية وتطورها بفضل ما يسفر عنه تقارب أهلها وتفاهمهم وتبادلهم. من هذه الناحية يؤثر التواصل بصفة إيجابية على المواقف ويحفز الإرادات والهمم الفردية والجماعية، ويشجع الفعاليات على اختيار نماذج راقية للفكر والسلوك، وعلى تحسين أنماط أخرى وتحصينها أو تمكينها من أسباب البقاء الصحي، من جهة أخرى يساهم التواصل جذريا في تحقيق وترقية الاندماج والانسجام بين المجتمعات المختلفة أو بين مكونات المجتمع الواحد، حيث يلعب دورا مهما في تصور وتنفيذ سياسات ثقافية وطنية ملائمة ومتجاوبة مع حاجيات ورغبات الأفراد والجماعات. كما يشخص التواصل الحر المتوازن العادل ديمقراطية العلاقات والتفاعلات في الأوساط المشار إليها، وطنية ودولية. فمئات الملايين من الناس يجدون اليوم في وسائل التواصل أهم الامكانيات للانخراط في عالم المعرفة والثقافة والحضارة بجميع مظاهر تعبيرها وإبداعاتها. فبطريق التواصل يتم الاسهام في الادارة الحقيقية للمعلومات والمعارف الضرورية لحياة واستمرار الدول والشعوب. كما أنه المنهجية المثلى لتنظيم وتوثيق الذاكرة الوطنية أو الجماعية من خلال جمع ومعالجة وتبادل المعلومات المختلفة العلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الخ... وتبعا لذلك يؤدي التواصل إلى خلق ثقافات جديدة أو إلى تغيير ثقافات قائمة أو إلى القضاء عليها إذا هي سحقت بتأثير ثقافات أخرى. ومن زاوية حيوية وسرعة التطور الجنونية التي نلاحظها اليوم، يمكن القول بأن التواصل العالمي الراهن يوجه الأجيال القادمة إلى ثقافات يصعب تحديد مضمونها وتأثيرها على الهويات الوطنية، وهذا أخطر ما في الأمر، ذلك أنه أفرز هيمنة ثقافية واضحة بررت التنديد بغزو فكري وما يترتب عنه من تبعية ثقافية وحضارية بالنسبة للنماذج والقيم والسلوكات التي يفرضها وينشرها الواقع الحالي.

مرة أخرى، هذا لا يعني أن لعولمة الاتصال والتواصل خطورة في حد ذاتها، إذ يجب أن لا ننسى أن الثقافة الوطنية أو المحلية لا تنمو ولا تزدهر بالانكماش على نفسها أو بالتقوقع في محيطها الضيق. فالتاريخ البشري يدل بشكل ساطع على أنها تغتني وتترعرع بخلق وتقوية العلاقات والمبادلات مع سائر نواحي ومقومات التقدم الإنساني. بحيث يكون المشكل الحقيقي اليوم يتجلى في نظام وضوابط التواصل وتداول المعلومات على الساحة الكونية. ويظهر بالضبط في القدرة الفعلية على المشاركة الحرة في هذا التداول، تلك القدرة التي تبقى أو يراد لها أن تبقى محصورة في عدد قليل من الدول والجماعات بل وحتى الأفراد، بينما تظل البقية وهي الأغلبية الساحقة لأصحاب الثقافات الوطنية المكونة للحضارة الإنسانية، عاجزة عن ذلك، بل وممنوعة منه. وإذا أضفنا أن الممارسين الفعليين لحرية التواصل والتداول لا يتصفون دائما بالمثالية الأخلاقية، ولا تهمهم الحضارات والمعنويات، لانحباسهم في الضرورات والغايات المادية والتجارية، فإنهم لا يترددون في المساس بثقافات وهويات المستضعفين، غير آبهين بالجرم الذي يرتكبونه في حق الحضارة البشرية، علما بأن المغلوبين على أمرهم عاجزون عن اتخاذ أي موقف مناسب. ويبلغ هذا التهديد أوجه عندما نعي بأن تيار العولمة أصبح جارفا ولا يحتمل أي نوع من المرونة بالرغم مما أفرزه من نقاشات دولية في الثمانينيات لم تظهر بعد آثارها بشكل ملموس.

لابد من الاعتراف هنا بأن أهم ما تميز به النقاش المذكور، خاصة في رحاب منظمة اليونسكو، يتجلى في شمولية أطرافه ومجالاته، وفي تركيزه على التعسف في استعمال التقدم العلمي والتكنولوجي، وفي استغلال مؤسسات التواصل الجماهيري من أجل الوصول إلى الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية، وما يترتب عنها من زعزعة الهوية الوطنية وتشويه أو تهديد الثقافة الوطنية، وخلخلة المجتمعات. ولم يغرب عن الذهن أن الوضع راجع أساسا إلى استثمار حرية التواصل والتداول بشكل مغلوط، بحيث خضعت هذه النقطة

لدراسات نقدية صارمة. لكن وحتى لا تبرر السقوط في النقيض الآخر، تمّ التحذير بقوة من عواقب الانتقاد المطلق والمجرد لهذه الحرية لما يمكن أن يسفر عنه ذلك من تحايل وتطاول على الحرية والديموقراطية تحت غطاء حماية الثقافة والهوية الوطنية. وقد وصلت هذه المناقشات في نهايتها إلى توصيات بضرورة نهج نظام إعلامي وتواصلي عالمي جديد يرتكز على التشاور والتداول الحر، لكن بشكل متوازن وعادل، يتجنب الاستلاب الثقافي وآثاره الوخيمة على المجتمع الإنساني، وتؤسس هياكله وبنياته على منظومات جديدة تحترم التشاور وتهدف إلى تحقيق الرقي الحقيقي والتنمية الفعلية لكل الثقافات والحضارات.

ب ـ الشكل

يندرج موضوع هيكلة التواصل والاعلام في المحيط الأوسع الذي يبلوره الشكل، حيث تأخذ الأدوات والوسائل أهمية بالغة لما تتصف به بدورها من تأثير على التواصل والثقافات، من هذه الزاوية، نلاحظ بأن العلاقة بين أدوات التواصل والثقافة تكاد تكون عضوية، لا تقبل التفكيك بطبيعتها فقيمتها وأهميتها في ابتكار وتطوير وإثراء الثقافة لا جدال فيها. وربما كانت الكتابة وبعدها الطباعة خير مثال تاريخي على هذه الظاهرة، إذ قبلهما كانت عملية التواصل ومساحة الثقافة محدودة، وعرفت بعدهما تطورا وانتشارا مذهلين بالمقارنة مع الوضع السابق. وأصبحت المسألة اليوم تكتسي صبغة تكنولوجية أكثر تعقيدا تفرض الوجود المسبق لنوع خاص من الثقافة وتعني الاستعداد لاقتحام عالم آخر من ثقافة أخرى. وأدى انتشار هذه التكنولوجيا في سائر أنحاء العالم إلى إفراز طريقة أخرى لعولمة التواصل، ربما تكون أقدر وسيلة لحماية الثقافات الوطنية إذا حصل استيعابها وامتلاكها، كما يحتمل أن تشكل أخطر تهديد لها. ويتعلق الأمر خصوصا بالأقمار الاصطناعية والاعلاميات والصناعات المتعددة والخدمات المتنوعة المتصلة بها والتي أصبحت تحتل مكانة رئيسية في الإنتاج الاقتصادي للدول المصنعة قد تصل إلى أربعين في المائة من بعد بضع سنوات.

يضع هذا التطور الجديد كل المعنيين بحماية وتطوير الثقافات الوطنية أمام خيار صعب جدا إن لم يكن مستحيلا، التحرير الكامل للطاقات الابداعية للإنسان أو الاستعباد النهائي له. فالتقدم التكنولوجي للتواصل أصبح في وقتنا الراهن على درجة من الكم والنوع والسرعة، يستحيل معها التكهن بنتائجه وآفاقه ومخاطره. فهو يحطم كل الحواجز بين الأفراد والجماعات من جهة، وبين الممكن وغير الممكن من جهة أخرى، وبين المسافات والأزمنة من جهة ثالثة، ويسير بسرعة فائقة نحو ما يسمى بالقرية الكونية حيث يستطيع أن يعيش الفرد محيطا بكل ما يجري في العالم، بل ويمكنه أن يشارك فيه مؤثرا ومتأثرا. لكن وفي نفس الوقت، ورغم الصورة البراقة لهذه الحالة من التواصل، فإنه يدفع الانسان بقوة مذهلة نحو العزلة، لأنه يشد خناقه بفعالية لا مزيد عليها إلى الآلة والتكنولوجيا، في قضاء كل حاجياته وتلبية مختلف رغباته، بحيث لن يلجأ في ذلك إلى أية علاقة بإنسان آخر، وربما نصل إلى يوم يكون فيه الحدث البارز الذي يشد الاهتمام هو التقاء إنسان بإنسان آخر فعليا.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن الوعي بهذا الخطر المهدد للروابط الانسانية هو ما يفسر إقبال الناس المتزايد على المناسبات التي يكثر فيها الازدحام والتجمهر مثل الحفلات الموسيقية والمهرجانات والتظاهرات الرياضية الخ.

ومما يقوي هذا الشعور أن الظاهرة واضحة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وربما في الأولى أكثر من الثانية.

رغم ذلك، فإن الأغلبية الساحقة من دول العالم تبقى عاجزة عن اقتحام عالم الإعلاميات والأقمار الاصطناعية وشبكات المعلومات وأبناكها، لأن المحتكرين الأغنياء يحكمون السيطرة على ما يفيد التطور الفعلي للثقافات الوطنية، ويركزون بالتالي رسوخ أصحابها في إطار التبعية، خاضعين مقهورين لسياسة الغزو الاقتصادي والفكري، لعجزهم عن المنافسة والصمود ضد اكتساح ثقافتهم بما يشوهها أو يعزلها أو يحبسها في دائرة الاختناق والاستلاب. فالبضائع والمنتوجات والخدمات والمعلومات التي يروجها الأغنياء

الأقوياء ويفسحون مجال اقتنائها مجانا بواسطة شبكات المعلومات الدولية والعالمية ليست في متناول الجميع رغم مجانيتها لأنها تحتاج في حد ذاتها إلى رصيد ثقافي معين وإلى إمكانيات اقتصادية معينة. بناء عليه، للخروج من دائرة الاختناق يتعين البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة بجعل هذه الانجازات التكنولوجية مفيدة لمختلف الشعوب وثقافتها، بل ولسائر أبناء البشرية. هنا يبرز بشكل صارخ، الشعور بأن التقدم التكنولوجي يتجاوز طاقات المعنيين بالمشكل، وخاصة بصدد تحديد نتائجه وتوجيهها إلى الميادين الأكثر فائدة وإيجابية. ومن الجدير بالملاحظة كذلك أن الفارق بين وضعية المنتجين المصدرين للثقافة الجديدة وحالة مستقبليها ومستهلكيها في تعمق متزايد، ويخلق أيضا انشغالات مقلقة حتى في ميادين علمية صرفة مثل البيولوجيا وعلم الجينات والفيزياء النووية والسيبرنتيكا لما لها من انعكاس خطير على مصير الانسان كإنسان، ولما لها من خطورة على القيمة الانسانية التي صارت تضعف يوما بعد يوم في الاعتبارات الاخلاقية والفكرية، بالرغم عن قيام حركات عالمية للتمسك بالقيم الاخلاقية المثلى. هذه التقنيات والمعارف الجديدة تتقدم بقوتها الذاتية وبقوانينها الخاصة ويتضاعف تطورها بالضغوط السياسية أو الضرورات الاقتصادية في سرعة مذهلة بحيث تفرض نفسها على الانسان فرضا، وفي أحيان كثيرة قبل أن يستوعبها، وقبل أن يخضعها ويتحكم فيها بمنظور أخلاقي وحضاري. ومما لا شك فيه أن هذا الوضع يعمق الوضع الذي ترزح فيه الثقافات الوطنية لأغلبية الشعوب، الشيء الذي يقوي الشعور بانعدام المسؤولية أو على الأقل لتخفيفه أو لاستسهاله لدى أصحاب القرار أو المستفيدين من هذه العلوم. وبالمقابل فإن ذات الوضع يرسخ الاحساس بالاحباط وبالاستسلام للمجهول لدى أصحاب الثقافات المغلوبة على أمرها، مما يجعل التفكير في استمرارها من باب الرهانات الرئيسية المطروحة عليهم.

2 ـ الرهانات

إذا كانت تباشير فجر القرن الواحد والعشرين تلوح بأضواء ما فوق

البنفسجية على ثقافات الدول المصنعة، فإنها لا تختلف عن الظلمات الحالكة بالنسبة لشعوب الثقافات المهددة. فالوضعية السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية والاجتماعية وغيرها لا تزال خاضعة لما يميز ظروف عدد قليل من الدول والمجموعات التجارية الدولية من النفوذ والقوة والعمل على استمرار الهيمنة. وإذا كان هذا الأمر يجعل الاستقلال السياسي في حكم الوهم، فإنه يكتسي خطورة أكثر قساوة وبشاعة لأنه يهدد أمْنَ القيم التي تعيش عليها الانسانية: الشعور بخصوصية الهوية والانتماء الى الانسانية النافعة والمنتفعة بالوجود على سطح الأرض. فمن البديهي أن التبعية الثقافية أخطر من أي نوع آخر من التبعية لأنها تسلط سمومها على جذور الإنسان فتقتلها بدون جهد يذكر كما كان الأمر عليه في عهد الاستعمار التاريخي، بل توحي بانتحار الثقافة المغلوبة في لحظة متعتها والتذاذها بالثقافة الجديدة، ومن البديهي القول كذلك بأن المفروض أن كل الدول والشعوب، وثقافتها، مترابطة ومحتاجة لبعضها، ولا يعقل أن يضيع جزء منها لأنها خسارة للانسانية، وبأن شبكات المعلومات المتوفرة ونسيج المنظمات والمؤسسات القائمة عالميا وإقليميا، تلعب دور الجهاز العصبي لاتخاذ أحسن القرارات والمبادرات المفيدة لانقاذ الثقافات الوطنية. لكن الواقع يبين أن العوامل السياسية والاقتصادية لا تزال تحول دون ذلك، وفي أحسن الأحوال تعرقل وتشوه ذلك. بالتالي يمكن القول بأن الثقافات الوطنية تحتاج إلى تغيير بنيوي في الأوساط التي تحتضنها حتى تستطيع الاستفادة الإيجابية من إمكانيات العلوم والتقنيات الحديثة، وحتى تتحصن ضد الذوبان في الثقافات المهيمنة.

وليست هناك حلول سحرية يمكن اعتمادها للوصول إلى هذه الغاية. يبقى الأمر رهينا بتجديد شعلة الإيمان بالهوية الوطنية، وبإيجابياتها في تكوين الشخصية الثقافية الخاصة. في هذا الاتجاه لا شيء يعادل العمل المنظم والممنهج والدؤوب من أجل استمرار الثقافة الوطنية. ومن الضروري أن ينطلق من مفهوم واضح لها، وأن لا يقفز عليها متخطيا لها. معنى هذا أن العمل يجب

أن يرتكز على سياسة واضحة تنتقي أجمل وأنفع ما يزخر به الرصيد الوطني وتقرر الغاية التي يجب تحقيقها، وتحدد الوسائل المتطلبة لذلك، آخذة بالاعتبار ضرورة احترام مراحل معينة مناسبة للظروف والخصوصيات وللمحطات والامكانات المتوفرة وطنيا وعالميا.

ولابد من الاعتراف هنا بأن فعالية هذه الاختيارات مقيدة بإيمان قوي بالإنسان المواطن لحقيقة عليا وكثروة لا حدود لها. فما دام هذا الإنسان في درجة ثانية، أي مصنفا في فكر وعقلية المسؤولين في مستوى أدنى من مستوى مواطن الثقافة المهيمنة، فلن يكون هناك أي تقدم ولا أي نجاح. ما دام مركب المستعمر (بفتح الميم الثانية) قائما، فإن مركب المستعمر (بكسر الميم الثانية) سيجد الميدان مفتوحا ومستعدا ومرحبا. معنى هذا أن المواطن المجروح في ثقافته وهويته، هو الوحيد القادر على علاج نفسه. بالتالي لابد من الايمان به واعتماده اعتمادا كليا، وذلك بتكوينه بالشكل المناسب علميا وتقنيا من جهة، وبترسيخ مبادئ الأخلاق الوطنية والقيم الإنسانية، وقواعد الحياة النضالية في شخصيته من جهة أخرى. بدون هذا التكوين لا يمكن أن يطلب منه الايمان بهويته وثقافته الوطنية، وبالأحرى الاعتزاز بهما والعمل على بقائهما واستمرارهما وترقيتهما بقبول اللقاحات المفيدة. بدون ذلك سوف يكون من السهل عليه، كما هو الحال الآن، أن يغترف من كل ما يقع بين يديه، وربما لن يفتح عينه أبدا ولن يكتشف أنه أجنبي في وطنه. بدون ذلك لن يتمكن من ممارسة التبادل المعقلن والتداول الحر المتوازن للمعلومات، واستثمار شبكات المعلومات استثمارا اختياريا وذكيا وهادفا، يكون قد هيئ له في إطار شبكات وطنية جهوية حقيقية، تسهل اقتحام الشبكات العالمية وتجنب الاقتصار على ما ترمي به بالمجان لمن يتهافتون عليها من الضعفاء والفقراء.

هذا التوجه هو الكفيل بتحويل التعاون الدولي إلى إمكانية معقولة، وفعلية في ضوئه تصبح الاستفادة من التداول الحر المتوازن للمعلومات عادلة، لأنها تقوم بين ممارسين يؤمنون بوجودهم وقيمتهم، ويحترم بعضهم البعض ولا يركن

أي منهم إلى الخنوع والسلبية كما يصير موضوع تقوية التكنولوجيا أمرا ملموسا مع القبول الواعي والهادف لانعكاساتها خدمة للثقافة الوطنية واستفادة من التواصل المحلي والعالمي، بحيث يظل الوعي والايمان قائما بقوة ذلك أن السبيل الصحيح لصيانة الثقافة الوطنية يتجاوز تغيير الشكل والادوات، يتجاوز اقتناء المظاهر السطحية، ليركز على القيم الإنسانية والأخلاق الوطنية. فالحاسوب يساعد على فك معادلة وخلق الشعور بالمساواة مع العالم أو الباحث في الدول المتقدمة، لكن الاقتصار على استعماله المجرد هذا ينتهي إلى قتل الخصوصية الوطنية، والقمر الإصطناعي يسهل المشاركة في أقصى دول العالم، لكنه في ذات الوقت يمكن أن يحول المواطن إلى غريب في وطنه. ذلك أن هذه الوسائل ومثيلاتها تعطي إمكانيات هائلة ذات طبيعة علمية أو مادية، لكنها لا تغرس المشاعر النبيلة في النفوس، ولا تجذر حب الوطن في القلوب، ولا تزرع حب الإنسان للإنسان، فهي ابتكار من الإنسان، وهذا الأخير هو القادر على تحقيق هذه المعطيات، وبالتالي هو المسؤول الوحيد عن وضع الحدود للإغتراف من تقاليد الغير ومعارف الغير، والحماية ضد اندفاع وتعسف الغير والوقاية ضد السقوط في الثقافة النموذجية أو المنظمة. فالثقافة الوطنية تنبع من الإنسان ذاته، ومن مجتمعه بكل مكوناته، وتقوى وتزدهر إذا وفر لها الإنسان نفسه اللقاحات المغذية، وإذا حفظها من السموم القاتلة، وهل يعز هذا على إنسان يحب وطنه بصدق؟